مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨٥٢

الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١١/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أنغولا	السيد مارتنز
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كولمان
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/1057).

1646232 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/1057)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1057، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد غينغ.

السيد غينغ (تكلم بالإنكليزية): أقدّم هذه المعلومات المستكملة إلى مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين.

فيما نجتمع اليوم، ربما يكون إخلاء أحياء حلب الشرقية قد انتهى، ولكن الحالة في سورية لا تزال كارثية. فهناك حوالي ١٣,٥ مليون شخص داخل سورية في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما يقرب من ٩ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

لقد شهد هذا العام معاناة مروعة وخسائر عديدة في الأرواح في نزاع يتصف بالوحشية المتزايدة ضد السكان المدنيين. إن الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية – بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية ومراكز إيواء المشردين داخلياً والأسواق العامة – قد دمرت المؤسسات التي كان السوريون يعتمدون عليها من أجل الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الطبية. وسجل ما لا يقل عن ١٢٦ من الهجمات على المرافق الطبية هذا العام، وقتل أكثر من ٧٧٠ من العاملين الطبيين أثناء النزاع وتوقفت واحدة من كل أربع مدارس عن العمل، مع وجود حوالي مليوني طفل غير ملتحقين بالمدرسة. ورغم النداءات الداعية إلى إنهاء الحصار كأسلوب من أساليب الحرب، فإننا ننهي عام ٢٠١٦ مع وجود مئات الآلاف من المدنيين السوريين العالقين – ٧٠٠ ٠٠٠ مدني توخيا للدقة – في المواقع المحاصرة، في حين أن العاملين في المجال الإنساني ما زالوا يجاهدون من أجل الوصول لتقديم المعونة.

كان النزاع في سورية مؤخراً أكثر تدميراً في حلب، حيث عرّض التدمير شبه الكامل لأجزاء كبيرة من المدينة السكان المدنيين لأهوال لا توصف. ورحبت الأمم المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦) في وقت سابق من هذا الأسبوع، على أمل أن يكفل أخيراً تقديم كل ما يلزم من الحماية والمساعدة للمدنيين في حلب. إن دور الأمم المتحدة في حلب وفي دعم الإجلاء من المدينة ينطوي على أربعة عناصر رئيسية هي: مراقبة عملية الإجلاء نفسها، ودعم الأشخاص الذين تم إجلاؤهم متى غادروا، والتماس الوصول إلى المناطق المستعادة من شرق حلب من أجل تقديم المساعدة لأولئك الباقين في تلك المناطق، ومواصلة العمليات الإنسانية الجارية لدعم أولئك المتبقين في كافة أرجاء المدينة.

وصلت عملية إجلاء الناس من أحياء حلب الشرقية إلى نهايتها في وقت متأخر من ليلة أمس. وعموماً، تم إجلاء أكثر

من ٠٠٠ ٣٥ شخص، بمن فيهم نحو ٠٠٠ ٢٠ شخص منذ اتخاذ القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦).

وكان من بين الذين تم إجلاؤهم مدنيون ومقاتلون وأفراد أسرهم. وجرى إجلاء نحو ٧٣٤ شخصا طبيا بسيارات الإسعاف، وفقا لمنظمة الصحة العالمية.

ولتحقيق هذا الهدف، كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري في الطليعة حيث عملا لكفالة تمكن الأشخاص الراغبين في المغادرة من القيام بذلك. وإجمالا، استُخدمت ٣٠٨ حافلات و ٦١ سيارة إسعاف و ٢٣١ ١ مركبة خاصة في عملية الإجلاء، حيث عبرت نقاط تفتيش عديدة من أحياء حلب الشرقية المحاصرة عبر الجزء الغربي من المدينة لتصل إلى ريف حلب الغربي ومن هناك إلى إدلب. وفي المقابل، تم إجلاء نحو ٣٠٠ ١ شخص من قريتي الفوعة وكفريا المحاصرتين في إدلب.

وبسبب عدم موافقة الحكومة السورية، لم يتمكن فريق الأمم المتحدة من الوصول إلى شرق حلب خلال الأشهر الأخيرة، ولكنه يقوم منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر بمهمة رصد ومراقبة هناك. وكان الفريق متمركزا على مدار الساعة بالقرب من نقطة تفتيش الراموسة في الجزء الخاضع لسيطرة الحكومة من حلب. وتم إرسال موظفين إضافيين من الأمم المتحدة من دمشق للدعم. ووفقا للقرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦)، راقب فريق الأمم المتحدة عملية الإجلاء بالحافلات وسيارات الإسعاف ورصد، قدر الإمكان، إن كان قد تم إنزال أحد قسرا أو احتجازه أو تعرض خلاف ذلك لسوء المعاملة لدى عبور منطقة نقطة التفتيش.

وكانت أفرقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري موجودة بشكل مباشر عند نقطة الإجلاء ورافقت القوافل لدى عبورها كل نقطة من نقاط التفتيش. وعلاوة على ذلك، كانت المنظمات الإنسانية موجودة في الجانب الخاضع لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لاستقبال الذين تم إجلاؤهم لكفالة حصولهم على المساعدة الأساسية. وكانت عملية الإجلاء مهمة معقدة للغاية وتخللتها لحظات توقف محبطة بسبب المفاوضات بين الأطراف المعنية، التي حددت الأحكام والشروط المتعلقة بعمليات الإجلاء، بما في ذلك الإصرار على تزامن عمليات الإجلاء من شرق حلب ومن الفوعة وكفريا المحاصرتين.

وبمجرد إجلاء المدنيين من المنطقة المحاصرة، كان أمامهم خيار الذهاب إلى حيثما يرغبون. وتوجهت الأغلبية الساحقة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وتم إنشاء مركزي استقبال، في الأتارب بحلب وسرمدا بإدلب، لاستقبال الذين يجري إجلاؤهم ويواصل مركزان للإعلام في أورم الكبرى وكفر ناها تقديم الخدمات الأساسية والتفاصيل عن الدعم الإنساني الإضافي. وفي حين اختارت الأغلبية في البداية الذهاب إلى مركزي الاستقبال، انتقل الكثيرون في وقت لاحق ليحلوا ضيوفا على الأسر والأصدقاء.

وسجلت المنظمات الإنسانية وصول ٦١٥ ٢٣ شخصا إلى مركزي الاستقبال وإلى أكثر من ٦٠ قرية. وتم الإبلاغ عن وصول حوالي ألف شخص إلى المخيمات على طول الحدود التركية. وفي الوقت نفسه اختار عدد صغير من الذين تم إجلاؤهم أيضا الذهاب إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في غرب مدينة حلب. ونُقل الذين تم إجلاؤهم من الفوعة وكفريا في البداية إلى مراكز استقبال المشردين داخليا في مدينة حلب؛ ومع أن بعضهم مكث في حلب، انتقل آخرون إلى المواقع التي أعدتها الحكومة في طرطوس وحمص واللاذقية. وما فتئت أفرقة الأمم المتحدة في حمص وطرطوس تقدم الدعم الإنساني.

وكانت الاحتياجات الإنسانية للأشخاص الذين تم إجلاؤهم ووصلوا إلى مراكز الاستقبال شديدة. فالأشخاص الذين تم إجلاؤهم هم سكان مشردون عاشوا لشهور في ظل فرص محدودة للحصول على الغذاء أو الرعاية الطبية أو غير ذلك من المواد الأساسية. وقد أصيب العديد منهم بصدمات جسدية ونفسية بسبب ما تعرضوا له من حرمان وقصف. وتضرر الأطفال بشكل خاص. وتشتت الأسر طوال عملية الإجلاء، ووردت تقارير تفيد بانفصال ما لا يقل عن ٧٥ طفلا عن أسرهم أو بأنهم كانوا غير مصحوبين بذويهم لدى مغادرتهم شرق حلب. كما أُبلغ عن حالات متعددة من سوء التغذية المعتدل والحاد.

وكانت عملية الإجلاء نفسها صعبة واتسمت في كثير من الأحيان بالخطورة. وأُبلغ عن عدد من الحوادث الأمنية خلال عمليات الإجلاء. وتلقت الأمم المتحدة تقارير موثوقة عن قيام قوات متحالفة غير سورية في غرب حلب بإيقاف قافلة حافلات تقل ٨٠٠ شخص في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، حيث احتجزت وضربت ١٠ أشخاص، وأفادت أنباء بأن هذه القوات قتلت شخصا واحدا. علاوة على ذلك، وردت تقارير عن مهاجمة ٢٠ حافلة وإحراقها في ١٨ كانون الأول/ديسمبر على يد جماعة مسلحة غير تابعة للدولة أثناء توجهها إلى موقع الإجلاء. وتم الإبلاغ عن مسائل أخرى تتعلق بالحماية، بما في ذلك تقطع السبل بأشخاص على متن الحافلات في ظل ظروف أمنية وجوية قاسية، ومنع جماعات مسلحة غير تابعة للدولة عمليات إجلاء لبعض المدنيين، وحالات متفرقة لاحتجاز أشخاص عند نقاط التفتيش، وسوء معاملة ومضايقة بعض الأشخاص أثناء عملية إجلائهم.

وحشدت الأمم المتحدة وشركاؤها استجابة شاملة لكفالة توفر الاحتياجات الأساسية للأشخاص الذين تم إجلاؤهم. ويوجد أكثر من ٣٠ من المنظمات غير الحكومية الشريكة على أرض الواقع في إدلب. ويتوفر للأشخاص الذين تم إجلاؤهم في مراكز الاستقبال الخدمات الأساسية لتلبية الاحتياجات الفورية، بما في ذلك الغذاء والمأوى الذي يقي من برد الشتاء والمواد غير الغذائية ولوازم النظافة الشخصية والصرف الصحي. والخدمات الطبية والنفسية متاحة أيضا. ويخدم شركاؤنا في المجال الصحي مراكز الاستقبال والقرى المجاورة من خلال ٢٢ عيادة متنقلة. كما تتوفر خدمات متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال الذين فُصلوا عن أسرهم أو غير المصحوبين بذويهم. وتم نقل حوالي ٩٥ من الحالات الطبية الخطيرة إلى تركيا. وستستمر الفرق الإنسانية على أرض الواقع في توسيع نطاق استجابتها، حسب الاقتضاء، لضمان تلبية الاحتياجات العاجلة والمنقذة للحياة.

وأود أن أطلع المجلس وأخطره بالترتيبات الجاري تنفيذها عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦). بينما كان دعم عملية الإجلاء أولويتنا العاجلة، قدم منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سورية أيضا طلبا كتابيا رسميا إلى الحكومة السورية سعيا للحصول على إذن شامل بالسفر إلى حلب لجميع كبار موظفي الأمم المتحدة في البلد والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى أجزاء حلب التي استعادت الحكومة السيطرة عليها أمس.

وهناك حاليا ١٠٥ من موظفي الأمم المتحدة في حلب. ومن بينهم ٣٤ موظفا متفرغون كليا لرصد عمليات الإجلاء من شرق حلب في إطار القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦)، في حين يضطلع بقية الموظفين بواجبات الاستجابة الإنسانية في باقي أنحاء المدينة. وكجزء من الزيادة الجارية في الدعم المقدم إلى حلب، تطلب الأمم المتحدة أيضا موافقة الحكومة السورية على السماح بزيادة نحو مئة موظف إضافي، بمن فيهم ٣٠ موظفا دوليا، لتعزيز الرصد والاستجابة في شرق حلب.

وفي إطار القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦)، نحن مستعدون لتنفيذ خطة تغطي جميع مناطق شرق حلب في الأيام القادمة بمجرد أن نتلقى موافقة الحكومة السورية على الانتشار. وحتى الآن، استطاعت الأمم المتحدة وشركاؤها الوصول إلى جميع الأحياء المحاصرة سابقا في شرق حلب تقريبا، باستثناء تلك التي استعادت حكومة سورية السيطرة عليها اعتبارا من يوم أمس. ويقف فريق مكون من ١٦ من موظفي الأمم المتحدة، إلى جانب أربع مركبات مصفحة، على أهبة الاستعداد للانتشار في آخر المناطق التي يتعذر الوصول إليها، حالما تمنحنا الحكومة الإذن بذلك.

وبالنسبة لجميع المناطق المحاصرة سابقا، ستجري في المرحلة الأولى تقييمات لعدد المدنيين في هذه المناطق واحتياجاتهم ولحالة الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المسكن والغذاء والرعاية الطبية والخدمات الأساسية الأخرى. والأفرقة الطبية على استعداد لإجلاء جميع الحالات الطبية الحرجة المتبقية، والمواد المنقذة للحياة متاحة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وفي المرحلة الثانية، ستقوم الأمم المتحدة وشركاؤها بإطلاق استجابة شاملة متعددة القطاعات، وذلك بالتعاون مع الشركاء والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، وكذلك بنشر المزيد من الموظفين الإضافيين حسب الحاجة. وستشمل هذه الاستجابة الشاملة تقديم المساعدة الطارئة للمقيمين، بما في ذلك المأوى وإعادة التأهيل والتخلص من النفايات الصلبة وإزالة الأنقاض وتوفير أسباب المعيشة والقيام، في أقرب وقت ممكن، بإعادة تأهيل الخدمات الأساسية. وطوال تلك العملية، ستنتشر أفرقة الأمم المتحدة على أرض الواقع في الأحياء قدر الإمكان لرصد ومراقبة الحالة وكفالة رفاه المدنيين، ولكن كل ذلك يخضع لموافقة الحكومة السورية والتنسيق معها، وهو أمر ما زلنا ننتظر حدوثه.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة خاصة بالموظفين الأبطال في اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات غير الحكومية والزملاء في الأمم المتحدة الذين يعملون بجد لتوفير استجابة لإنقاذ الحياة. أما جميع من يقفون في الخط الأمامي لعملية الإجلاء هذه، فإننا نحيي شجاعتهم ومثابرتهم وتضحياتهم. إن إنسانيتهم الأساسية تلهمنا، وهي أمر ينبغي لنا جميعا تشاطره.

أنتقل الآن إلى المناطق الواقعة خارج حلب، حيث تتصف الحالة الإنسانية بأنها مروعة. ففي محافظة إدلب المجاورة، لا تزال بلدتا الفوعة وكفريا محاصرتين من قبل الجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة والتي تسيطر على أغلب المناطق هناك.

وكجزء من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إخلاء حلب، تقرر أن تستأنف عمليات الإجلاء في تلك البلدات على أساس المعاملة بالمثل مع بلدتي مضايا والزبداني في الأيام المقبلة. وكما شهدنا فيما يتعلق بالهجوم على الحافلات التي كانت في طريقها إلى الفوعة في وقت سابق من الأسبوع الماضي، فإن شواغل الحماية عالية جدا بالنسبة لسكان الجيب.

كما أن هناك شواغل أوسع نطاقا أن السكان المدنيين في إدلب عرضة لأن يلاقوا نفس مصير سكان حلب المدنيين، إذا أصبحت محط تركيز هجوم جديد وأكثر حدة. ويوجد ٧٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، بمن فيهم ٣٥ ٠٠٠ شردوا من شرق حلب خلال هذا الشهر، من بين السكان الحاليين الذين يقدر عددهم بحوالي مليوني شخص، وتصل الأمم المتحدة وشركاؤها حاليا إلى مجتمعات محلية ضعيفة من خلال عملها عبر الحدود انطلاقا من غازي عنتاب وتدعم ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص كل شهر بالغذاء، وحوالى ٣٤٠ ٠٠٠ بالعلاجات الطبية. ويتم تزويد حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ بمساعدات في مجال المياه والصرف الصحي كل شهر.

وما تزال الحالة في الوعر، وهو حي محاصر في ضواحي مدينة حمص، من الشواغل الرئيسية. ويلزم تدخل فوري للمساعدات الإنسانية للحيلولة دون أن يواجه الحي المحاصر، الذي يقطنه ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٥٠ مدني، نقص حاد في المواد الأساسية والمنقذة للحياة. إذ تنهار بالفعل الخدمات الطبية المحدودة. وإذ نتكلم تنفد المخزونات الغذائية، وتفيد التقارير أنه لم يتم السماح بعمليات إجلاء طبي منذ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد حددت الأمم المتحدة حالتين خطرتين، تتعلق إحداهما بامرأة حامل، في حاجة ماسة إلى الإجلاء.

كما أننا ما زلنا نتابع بقلق عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التي تحدث حول الباب والرقة. ويتوقع أن يؤدي اشتداد القتال الذي بدأ في ٨ كانون الأول/ديسمبر حول بلدة الباب الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة، بما في ذلك من خلال الغارات الجوية، إلى تشريد المزيد. وتجري الاستعدادات في المناطق المحيطة لاستقبال المشردين داخليا المحتملين من البلدة، في حين يواصل شركاء الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى ٠٠٠ ١٠ من المشردين داخليا الذين شردهم القتال في الفترة السابقة. إن الشاغل الرئيسي في الرقة هو عدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية. وتشير التقارير إلى أن الناس في حاجة إلى الخدمات الصحية والغذاء. وفي ذلك الصدد، فإن وصول الأمم المتحدة إلى الحسكة شاغل رئيسي، نظرا لكلفة الجسر الجوي من دمشق.

كما أن إحراز تنظيم الدولة تقدما في تدمر والمناطق المجاورة في شرق حمص، كذلك، من دواعي القلق الرئيسية، الذي يؤدي إلى تشريد الآلاف من الأشخاص إلى مدينة حمص والمناطق المحيطة بها. ونثني مرة أخرى على الهلال الأحمر العربي السوري والشركاء الآخرين لتقديمهم المساعدة إلى الذين نزحوا في هذه الظروف الصعبة.

ويسرني أن أشير إلى أنه طرأ بعض التحسن في الحالة في الجدار الرملي على طول الحدود السورية – الأردنية. ففي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، استأنفت الأمم المتحدة وشركاؤها مساعدة إنسانية منقذة للحياة عند الجدار الرملي عن طريق نقطة التوزيع المشيدة حديثا التي تم التفاوض عليها في أيلول/سبتمبر. وتشير أحدث أرقام توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية إلى الوصول إلى ٤٠٤ ٨ أسر معيشية تتكون من ٠٩٤ ٣١ فردا في الركبان. وبدأت، بالإضافة إلى ذلك، عمليات التوزيع في الحدلات واكتمل إنشاء مرفق جديد للخدمات، بما في ذلك إنجاز إنشاء عيادة صحية، مما أتاح تقديم خدمات المساعدة الصحية. ويتوقع إكمال مشروع البنية التحتية للمياه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وكما ذكر في المجلس سابقا، تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها من الوصول إلى نحو ٦ ملايين شخص محتاج كل شهر من خلال جميع الطرائق المتاحة. إن العمليات المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها والمواقع الأخرى ذات الأولوية، شريان حياة حيوي بصفة خاصة للمدنيين في تلك المجتمعات المحلية الضعيفة. وقد تم الوصول إلى حوالي ١,٣ مليون شخص تقريبا في تلك المواقع عدة مرات هذا العام.

وعلى الرغم من أننا نواصل العمل في بيئة من الاحتياجات الإنسانية الحادة، تعترضنا عقبات مستمرة في تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. وبالنسبة للقوافل المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس، فإن استمرار انعدام الأمن في العديد من المناطق والتأخيرات الإدارية من جانب الحكومة السورية في الموافقة على رسائل التيسير وخطط القوافل لا تزال تعوق جهودنا. فقد عاد ما تم خفضه إلى عملية موافقة من خطوتين، في وقت سابق من هذا العام، مرة أخرى إلى عملية من عشر خطوات. وقد تمكنا من تأمين اتفاق مع الحكومة السورية

لقافلة واحدة فقط عبر خطوط التماس حتى الآن هذا الشهر، للوصول إلى ٦ ٠٠٠ شخص. هذا، على الرغم من حصولنا على موافقات أولية للوصول إلى ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر. إننا بحاجة إلى موافقات في الوقت المناسب وإلى تبسيط إجراءات الموافقة. لدينا قدرة على الوصول الفوري إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها أسبوعيا، إذا ما مكننا أطراف التراع من الوصول.

إننا ننهي عام ٢٠١٦ ونحن في وضع أصبحت فيه الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية حادة وشديدة كما كانت في أي وقت مضى في خضم القتال المستمر في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من كل التحديات، فإن الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري وشركاءنا الرئيسيين الآخرين في المجال الإنساني، من خلال موظفيهم الأبطال في الميدان، يواصلون محاولة الوصول إلى كل السوريين المحتاجين. غير أننا مقصرين جماعياً، على نحو لا يغتفر، في مسؤوليتنا على المستوى العالمي بتقديم الدعم لهم. ولذلك، فإنني أدعو جميع أعضاء المجلس وجميع الأطراف في التراع وحلفاءهم إلى مضاعفة جهودهم لإنهاء هذا التراع وفي غضون ذلك تقديم مزيد من الدعم الفعال للعمل الإنساني من أجل ضحايا هذا التراع الأبرياء.

وكما قال أعضاء المجلس مرات عديدة، ليس هناك حل إنساني لهذه الأزمة. إننا نرحب بإعلان مبعوث الأمم المتحدة الخاص ستافان دي ميستورا استئناف المحادثات السياسية في شباط/فبراير. وإذ تستمر أعداد الذين يموتون ويتحولون إلى مشردين ويعانون في الازدياد، ونحن نختم عام ٢٠١٦، فإن هناك حاجة إلى التزام سياسي جديد بالسلام إذا أريد لعام ٢٠١٧ أن يقدم أي احتمال مختلف عن الموت والدمار اللذين شهدهما السنوات الخمس الماضية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غينغ وفريقه على إحاطته الإعلامية.

وإذ أن هذه هي فرصة نيوزيلندا الأخيرة لتناول الحالة الإنسانية في سورية، فقد أردنا أن ندلي ببعض الملاحظات في القاعة المفتوحة.

لقد عملت نيوزيلندا مع مجلس الأمن، خلال العامين الماضيين، في محاولة لتحسين الحالة الإنسانية في سورية. وقد تشرفنا بالعمل مع شركائنا في القيادة، الأردن وإسبانيا في العام الماضي، وإسبانيا ومصر هذا العام. وقد تمكنا من تحقيق بعض الإنجازات المتواضعة، كان أبرزها التجديدين السنويين للقرارين المتعلقين بوصول المساعدات الإنسانية اللذين اتخذا للمرة الأولى بريادة أستراليا والأردن ولكسمبرغ.

وقد كان هذان القراران والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في المجال الصحي، بمعايير المجلس، إنجازات هامة، لا سيما عند النظر إليها على خلفية شبه شلل في المجلس على المسار السياسي بشأن سورية. غير أنه من حيث الآثار الواقعية، فإن ما تحقق بموجب تلك القرارات قدر ضئيل مما كان ضروريا لتخفيف معاناة الشعب السوري.

وقد شهدنا، خلال فترة عضويتنا، بعض الاتجاهات المزعجة للغاية: من هجمات منهجية على المستشفيات الطبية والعاملين في المجال الإنساني؛ وعرقلة تقديم الغذاء والإمدادات الأساسية للسكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب؛

والاستخدام العشوائي للأسلحة من دون أي مراعاة للمدنيين؛ واستخدام المواد الكيميائية كأسلحة. إن تكتيكات الحرب هذه تقوض المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وينبغي أن تقلقنا جميعا.

وينبغي أن تكون الحاجة إلى معالجة الأزمة الإنسانية في سورية، أمرا يمكن أن يتفق عليه جميع أعضاء المجلس؛ وقد كان الأمر كذلك، في أغلب الأحيان. ولكن، كما رأينا بجلاء في الشهر الماضي، عندما لا تتوافق الأهداف الإنسانية مع الأهداف الحربية – القتالية لمن يملكون صلاحيات صنع القرار في المجلس، فإن الأهداف الإنسانية هي التي يجري تنحيتها جانبا، وليس ذلك هو النحو الذي يفترض أن يعمل به القانون الدولي الإنساني.

وليس تصويت الشهر الماضي بشأن مشروع القرار البسيط الذي قدمته نيوزيلندا مع مصر وإسبانيا إلا أحدث مثال لنهج ظل يزعج نيوزيلندا إزعاجا شديدا خلال فترة ولايتنا في المجلس: أي، اللامبالاة الواضحة من قبل عدد من أعضاء المجلس بالمعاناة البشرية، حتى على نطاق واسع.

وفي حين أن ذلك قد بدا أكثر وضوحا في حالة سوريا التي مورست فيها سلسلة من ممارسة حق النقض على مدى السنوات الخمس الماضية، فهو واضح بالقدر ذاته في ممارسات المجلس وعدم قدرته على اتخاذ أي إجراءات فعالة إزاء الأزمات في اليمن وجنوب السودان والسودان.

ونرحب بالقرارات المتخذة مؤخرا لتمكين الأمم المتحدة من مراقبة عمليات الإجلاء في حلب وتجديد إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وخطوط التماس. ويجب أن تتمثل أولوية المجلس في التصدي للجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة السورية لمنع التنفيذ الكامل والفعال لتلك القرارات، وهو ما شهدناه بانتظام وبصورة محبطة على مدى العامين الماضيين. ومثلما ذكّرنا السيد غينغ، فإنه يجب علينا الآن أن نكفل حماية المدنيين الفارين من شرق حلب والفوعة وكفريا. ويجب أن نكفل في الأجل الطويل إيلاء الأولوية لحماية المدنيين في جميع أنحاء سوريا وفي الكثير من البلدات والمجتمعات المحلية الأخرى التي لا تزال تحت الحصار أو القصف.

ونرحب بالعزم الذي أبداه الآخرون في الأسابيع الأخيرة على العمل عندما يتقاعس المجلس. ونأمل أن يتمكن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة هذا الأسبوع من إرساء الأساس لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة لضحايا هذا النزاع. ونرحب أيضا باستنتاجات مجلس التحقيق في الهجوم على قافلة الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى. وتثير المعلومات التي تفيد بترجيح شن الهجوم بواسطة القوات الجوية السورية الشعور بالقلق الشديد، مثلما هو الحال فيما يتعلق بعرقلة الحكومة السورية وتأخيرها لإصدار تأشيرات الدخول للمحققين. ونأمل أن يتمكن المجلس من توحيد صفوفه في الترحيب بذلك التقرير وفي إدانة جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني.

ونشيد بتفاني والتزام الكثيرين، بمن في ذلك المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا، لتحقيق السلام في سوريا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين، والسيد غينغ والأفرقة التابعة لهم على تفانيهم وجهودهم المستمرة الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، وبشجاعة وتضحية الوكالات الإنسانية وموظفيها في سوريا، فضلا عن الإشادة بسخاء البلدان المجاورة في إيواء الملايين من اللاجئين السوريين. ونشكر أيضا زملاءنا المشاركين في قيادة العمل الإنساني على مدى العامين الماضيين – إسبانيا ومصر والأردن – على تعاونهم السخي وتصميمهم على المساعدة في تحسين الحالة الإنسانية في سوريا.

وفي حين أن تقديم المساعدة الإنسانية أمر ضروري، فإنه ليس سوى معالجة لأعراض النزاع فحسب. ويجب على

الجهات الفاعلة الخارجية أن تضع جانبا مصالحها الذاتية وولاءاتها الضيقة، وأن تعطي الأولوية للعمل على إنهاء النزاع وتحقيق المصالحة الحقيقية. وكما نعلم جميعا، فإن الحل السياسي المقترن بالمصالحة المجدية والإصلاح السياسي الحقيقي وإصلاح قطاع الأمن هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم للمدنيين في سوريا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أفهم أن هذا هو البيان الختامي لزميلي ممثل نيوزيلندا في مجلس الأمن، ولا أود أن أفسد عليه طربه بالحديث. غير أننا – ولمجرد البروتوكول وحرصا على تسجيل الموقف – لا نتفق معه في الكثير من الحجج التي أوردها. ونشير على وجه الخصوص إلى ذلك الخلط غير المقبول بين ممارسة حق النقض وملاحظته القائلة بأن هناك من يسعى إلى تحقيق الأهداف العسكرية دون التفكير بشأن العواقب الإنسانية المترتبة عنها. وإن كان يلمّح بذلك إلى روسيا، فليست تلك هي الحالة أبدا.

وقد سمعنا للتو عن تنفيذ عملية بالغة التعقيد في حلب لإجلاء المدنيين، وبالتالي أود أن أطمئّن ممثل نيوزيلندا على أن العواقب الإنسانية تشكّل مصدر قلق عميق بالنسبة لنا حين يتعلق الأمر بأي تخطيط في سوريا.

غير أن هناك مشكلة أخرى أكثر أهمية لم يذكرها ممثل نيوزيلندا، ألا وهي أن التنظيمات الإرهابية تُستخدمُ لتحقيق أهداف سياسات خارجية. فتلك هي المشكلة الحقيقية التي يتعين على مجلس الأمن أن يتصدى لها مرارا وتكرارا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.